أثر السياسة السعرية في العائد الاقتصادي لمزارعي محاصيل القمح الطري والقمح القاسي والشعير في محافظة الحسكة

نواف فريجات[1] و شباب ناصر[2]

الملخَّص

هدف البحث إلى دراسة أثر السياسة السعرية في العائد الاقتصادي لمزارعي القمح الطري والقمح القاسي والشعير في محافظة الحسكة لتحديد مدى تدخل الدولة في دعم أسعارها، باستخدام مقياس معامل الحماية الأسمية الذي يوضح الفرق الفعلي بين الأسعار المحلية والعالمية للمنتَج، ومقياس معامل الحماية الفعّال الذي يوضح الأثر الصافي للسياسة على المخرجات والمدخلات. تم اختيار 208 مزارعاً بطريقة العينة الطبقية البسيطة من 44 قرية من قرى المحافظة. بينت نتائج التحليل أن قيم معامل الحماية الأسمية للقمح الطري والقمح القاسي والشعير بلغت نحو 1.08 و1.21 و1.97 على التوالي، كما بلغت قيم معامل الحماية الفعّال 1.17، و1.33 و2.26 للقمح الطري والقاسي والشعير على التوالي، واستنتج وجود تدخل حكومي في دعم أسعار المحاصيل المدروسة، وأنّ التأثير الكلي في نتائج السياسة يشير إلى وجود دعم حكومي للسعر بالنسبة للقمح القاسي والطري، ودعم أكبر لسعر الشعير خلال عام 2011.

الكلمات المفتاحية: السياسة السعرية، مصفوفة تحليل السياسات، معامل الحماية الأسمي والفعال.

[1] مدرس، [2] أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة دمشق، سورية.

The impact of price policy in the economic return to farmers of soft and durum wheat and barley crops in Al-Hassakah governorate

Frijaat, N.[(1)] and Nasser, S.[(2)]

Abstract

The aim of research was to study the impact of price policy on the economic return of soft and durum wheat and barley farmers in Al-Hassakah governorate to determine the extent of government intervention in supporting the prices of these crops. Scales of nominal protection and effective coefficients were used to analyze the actual difference between domestic prices and global prices of product, and the net impact of the policy on output and input. A total of 208 farmers from 44 villages were selected on the basis of simple class sample. Results of the analysis showed that the values of nominal protection and effective protection coefficients for soft and durum wheat and barley amounted 1.08, 1.21, 1.97, and 1.17, 1.33, 2.26 respectively, Thus, a clear government intervention was observed to support crop prices and the overall effect of the policy indicated a positive incentive for soft and durum wheat price with higher subsidies for barley price through year 2011.

Keywords: Price policy, Analysis matrix- nominal, Protection and effective coefficients

[(1)]Assist. Prof., [(2)] Assoc. Prof., Dept. Agric. Econ., Fac. Agric., Damascus Univ., Syria.

المقدمة

تُشكل الزراعة القطاع الأكثر أهمية في الاقتصاد السوري، ويحتل المرتبة الثانيةَ بعد قطاع التعدين والصناعة، كما يؤمن فرص عمل كبيرة لقطاع واسع من المواطنين، حيث تمثل قوة العمل في الريف نحو 24% من إجمالي قوة العمل في سورية (السيوفي، 2011)، ويقطن الريف نحو 45.9% من إجمالي سكان سورية (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2011).

بلغت مساهمة القطاع الزراعي نحو 15% من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2010 في سورية. أما فيما يتعلق بتركيبة القطاع الزراعي، فيساهم الإنتاج النباتي بما يعادل 61.2% من إجمالي قيمة الناتج المحلي الزراعي لعام 2010 (المكتب المركزي للإحصاء، 2011). لقي هذا القطاع اهتمام الجهات المعنوية في سورية، لبعض المحاصيل خاصة كالقمح والقطن والشوندر السكري والشعير والتبغ والعدس التي أخذت مكانة هامة ضمن القطاع الزراعي، فعملت على دعم منتجي هذه المحاصيل الاستراتيجية، حيث أخذ هذا الدعم أشكالاً متعددة، إما من جانب مستلزمات الإنتاج، أو من جانب أسعار المنتج أو كليهما (Escwa، 1995).

جرت العديد من التغييرات في الاقتصاد منذ عام 1987، كرفع الدعم تدريجياً عن أسعار مستلزمات الإنتاج، وإشراك القطاع الخاص في بعض عمليات الاستيراد والتصدير، وذلك استجابة للتغيرات الاقتصادية العالمية، وانتقلت من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، وتمت عملية الانتقال بشكل تدريجي، ويرجع ذلك لطبيعة الإنتاج الزراعي، وللحاجة الملحة لهذه السياسة، والتي قد تكون ذات أثر سلبي على المنتجين والمستهلكين، كما هدفت السياسات الزراعية في سورية إلى توفير الحوافز الضرورية للإنتاج الزراعي المطلوب، ولاسيما لصغار المزارعين، والمحافظة على استقرار الناتج المزرعي، وأسعار المدخلات، وحماية المنتجين والمستهلكين من احتكار الوسطاء (Mona، 2001).

نتيجة للبرامج الإصلاحية التي اتبعتها الجهات المعنية في سوية، ظهرت بعض الآثار على الإنتاج الزراعي من خلال الدعم الذي قدمته الدولة خلال الفترة من 1975 وإلى عام 1986 لأسعار المدخلات، وأسعار شراء السلع الزراعية من المنتجين، ومن ثم إلغاء الدعم المذكور تدريجياً خلال الفترة من 1987 وإلى 2007. من هنا تكمن مشكلة البحث في تحديد الأثر السلبي لإلغاء سياسة الدعم على الإنتاج الزراعي تدريجياً، من خلال تحديد مدى تدخل الدولة في دعم أسعار المحاصيل الزراعية، والإجابة عن مجموعة من الأسئلة، من أهمها هل تقوم الحكومة بمنح المزارعين حوافز تشجيعية كتأمين مدخلات الإنتاج بأسعار أقل من تكلفتها الفعلية، أو أن هناك ضرائب مفروضة على إنتاج تلك

المحاصيل والتجارة بها، أو شراء المحاصيل من المزارعين بأسعار أعلى من أسعارها العالمية.

تنتج سورية محصول القمح في الأراضي المروية والبعلية، ويُعد المحصول المروي الرئيسي في سورية، حيث يشغل نحو 67.1% من المساحات المروية في القطر، ونحو 80.9% من إجمالي المساحة المروية المخصصة للمحاصيل الاستراتيجية، و35.5% من إجمالي المساحة البعلية، ويشكل القمح القاسي 46.7% من إجمالي إنتاج القمح، بينما يشكل القمح الطري 53.3% منه (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، 2012).

يُعد الشعير المحصول العلفي الأهم في سورية، وتركز الخطط الحكومية على إنتاجه، بهدف تحقيق التكامل بين الإنتاجين النباتي والحيواني، ويستخدم بشكل رئيسي في علف الحيوانات المجترة، ويدخل بشكل محدود في تركيبة الخلطات العلفية للدواجن، فضلاً عن استخدامه في صناعة البيرة، وتتركز معظم المساحات المخصصة للشعير في مناطق الاستقرار الثانية والثالثة والرابعة، وبلغت المساحة المزروعة بهذا المحصول نحو 1.292 مليون هكتار لعام 2011، وشكلت نحو 51% من مساحة المحاصيل الشتوية في سورية (ويستلك، 2001).

يستورد الشعير لأغراض مختلفة أهمها تغذية الحيوان فضلاً لاستخدامه في البيرة، وبدأت سورية تستورد الشعير في عام 1999 بكمية قدرها 584.7 ألف طن، حيث بلغت قيمتها 59.8 مليون دولار، أما في عام 2009، ارتفعت الكمية المستوردة إلى 595.7 ألف طن، وبلغت قيمتها نحو103.7 مليون دولار (المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2010).

من أهم الأدوات التي استخدمتها الحكومة السورية لتحقيق أهداف السياسة الزراعية هو تثبيت أسعار المدخلات (كالبذور والأسمدة ومواد المكافحة والأعلاف)، ودعم أسعار المنتجات، والتدخل في الخطة الإنتاجية، والتعرفة والضريبة على الواردات المنافسة للمنتجات المحلية (الشهابي، 1997)، مع الإشارة إلى مدخلات الإنتاج التي يتم إنتاجها في سورية، كانت تباع للمزارعين بسعر يساوي سعر كلفتها لتشجيعهم على زيادة الإنتاج الزراعي، ومن هنا تنبع أهمية تنفيذ هذا البحث لتحديد أثر السياسة السعرية في العائد الاقتصادي لمزارعي محصولي القمح والشعير في محافظة الحسكة، وخصوصاً أدوات هذه السياسة خلال الفترة من 1998 وإلى 2010.

الأهداف

هدف البحث إلى تحديد أثر السياسة السعرية في العائد الاقتصادي لمزارعي محصولي القمح والشعير في محافظة الحسكة، من خلال الآتي:

1- تحديد الأهمية النسبية لمساحة وإنتاج وإنتاجية محصولي القمح والشعير في محافظة الحسكة خلال الفترة 1998-2011، مع الإشارة إلى أن اختيار هذه السلسلة الزمنية جاء بسبب عدم توافر البيانات الخاصة بالقمح الطري والقاسي (بدءاً من عام 1998 تم تفصيل البيانات تبعاً لنوع القمح في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي).

2- تحليل التكاليف والإيرادات والدخول الصافية المحققة من إنتاج محصولي القمح والشعير في محافظة الحسكة.

3- تحديد أثر السياسة السعرية في العائد الاقتصادي لمزارعي محصولي القمح والشعير في محافظة الحسكة باستخدام أهم مقاييس الحماية.

مواد البحث وطرائقه

البيانات ومصادرها:

البيانات الأولية الخاصة بتكاليف إنتاج، والإيرادات، وربحية محصول القمح بنوعيه الطري والقاسي، ومحصول الشعير الذي تم جمعها من عينة من المزارعين في محافظة الحسكة.

البيانات الثانوية الخاصة بمساحة وإنتاجية وإنتاج، والأسعار المحلية والعالمية للمحاصيل المدروسة، وأسعار الصرف في البلدان المجاورة، المنشورة في المجموعات الإحصائية، بالإضافة إلى البيانات الواردة في قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة الدولية الخاصة بأسعار الصرف، والبيانات التي تم الحصول عليها من المصرف الزراعي التعاوني المتعلقة بقيمة الآلات الزراعية وأسعار البذار والأسمدة ومواد المكافحة المستوردة.

عينة البحث ومجتمعه: قبل البدء باعتماد استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث، تم إجراء مسح سريع من خلال المقابلات مع عدد من المزارعين في منطقة الدراسة، ثم جمعت البيانات من 44 قرية من القرى التي يتم فيها زراعة محصول القمح بنوعيه القاسي والطري ومحصول الشعير، وبلغ حجم العينة 208 مزارعاً تم اختيارهم بطريقة العينة الطبقية البسيطة، في منطقتي القامشلي والمالكية والنواحي التابعة لها. حيث تم تقسيم المزارعين تبعاً لنوع المحصول، وبلغ كسر المعاينة (10380/208 إجمالي المزارعين)×100. أدخلت البيانات في الحاسب الإلكتروني، وتم تدقيقها وإجراء التحليل الاقتصادي بالاعتماد على بعض البرامج المتاحة (Spss -Excel).

التحليل الاقتصادي لتكاليف إنتاج محصولي القمح والشعير

التكاليف: شملت تكاليف إنتاج محصولي القمح والشعير على البنود الآتية (يازجي،1997):

- العمليات الزراعية: تضمنت أجور العمالة اليدوية والعمل الآلي (تكاليف الحراثات ونثر البذار والتسميد والمكافحة والحصاد والتحميل والنقل والتعبئة).

- قيمة مستلزمات الإنتاج: تضمنت قيمة البذار والأسمدة ومياه الري وقيمة مواد المكافحة وقيمة العبوات.

- عائد الأرض: تم حسابه على أساس 15% من وسطي قيمة إنتاجية الهكتار الواحد، استناداً إلى مؤشرات وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

- فائدة رأس المال: تم حسابها على ضوء الفوائد المفروضة على القروض العينية والنقدية الممنوحة للمزارعين من قبل المصرف الزراعي التعاوني، بهدف إنصاف المزارعين ومساواتهم بالمستثمرين لرؤوس الأموال في القطاعات الأخرى، وذلك على أساس توظيف رأس المال عموماً في الاستثمار الزراعي بواقع 7.5% من إجمالي قيمة مستلزمات الإنتاج.

- نفقات نثرية: هي المصروفات التي ينفقها المزارع خلال موسم الإنتاج، ولم تدخل في حساب تكاليف الإنتاج، وحسبت على أساس 5% من مجموع التكاليف (تكلفة العمليات الزراعية، وقيمة مستلزمات الإنتاج).

الإيرادات والربح الصافي: تم حسابها بضرب كمية الإنتاج القابل للتسويق (كغ/هكتار) من المحصول المدروس بسعر المبيع لوحدة الإنتاج (ل.س/كغ). وحسب لربح الصافي من المعادلة الآتية (عبد الغني، 1993):

الربح الصافي (ل.س/هكتار) = إجمالي الإيرادات- إجمالي التكاليف

مصفوفة تحليل السياسات Policy Analysis Matrix :استخدم أسلوب مصفوفة تحليل السياسات استناداً إلى نتائج تحليل استمارة الاستبيان فيما يتعلق بالتكاليف والإيرادات والأرباح واعتماد الأسعار الخاصة والاجتماعية، حيث إن الميزة الأساسية للمصفوفة هو توضيح الفرق بين المدخلات القابلة للتجارة وغير القابلة للتجارة، وتقييم الإيرادات والربح بالأسعار الخاصة والاجتماعية (الجدول 1).

الجدول (1) بنية مصفوفة تحليل السياسات

البيان	الإيرادات	المدخلات		الربح
		قابلة للتجارة	غير قابلة للتجارة	
الأسعار الخاصة	A	B	C	D
الأسعار الاجتماعية	E	F	G	H
التحويلات	I	J	K	L

المصدر: باسمة عطية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2006.

مقاييس الحمايـــة Measures of Protection (ناصر، 1999): من أهم المقاييس المستخدمة في توضيح أثر السياسة السعرية في إنتاج محصولي القمح والشعير، للتوصل إلى تحقيق أهداف البحث هي:

معامل الحماية الاسمية (NPC) Nominal Protection coefficient: يحـــدد هـــذا المقياس الفرق الفعلي بين الأسعار المحلية والعالمية، حيث يستخدم لتحديد نسبة التـــدخل الحكومي (أثر سياسة الدعم الحكومي في أسعار مبيع محصولي القمح والـــشعير، وذلـــك بقسمة الإيرادات بالأسعار الخاصة على الإيرادات بالأسعار الاجتماعية)، ويتم حسابه وفق العلاقة الآتية: NPC = A/E = Q *Pp / Q* Ps = Pp / Ps

حيث:

NPC: معامل الحماية الاسمية — A : الإيرادات بالأسعار الخاصة

E: الإيرادات بالأسعار الاجتماعية — Q: كمية الإنتاج

Pp: سعر المنتج بالأسعار الخاصة — Ps: سعر المنتج بالأسعار الاجتماعية

- إذا كانت قيمة INPC >1 فهذا يعني أن الأسعار الخاصة للمخرجات أعلـــى مـــن الأسعار الحدودية، ويفسر ذلك وجود إعانة مالية للمنتجين، أي يحصل المزارعون علـــى ربح أعلى فيما لو كانت تجارة السلعة (تخضع لسوق المنافسة الكاملة).

- إذا كانت قيمة NPC <1 فهذا يعني أن الأسعار الخاصـــة للمخرجـــات أقـــل مـــن الأسعار الحدودية، ويفسر ذلك وجود ضرائب على السلع، أي يحصل المزارعون علـــى ربح أقل فيما لو كانت تجارة السلعة (تخضع لسوق المنافسة الكاملة).

- أما إذا كانت قيمة NPC =1 فيدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي في أسعار السلع (عدم وجود أي فشل للسوق)، مع الإشارة إلى أنه تم الاعتماد على ســـعر صـــرف الليرة السورية مقارنة بالدول المجاورة، واعتماد السعر العالمي كسعر حـــدودي للقمـــح والشعير.

معامل الحماية الفعّال (EPC) Effective Protection Coefficient: يوضح هـــذا المعامل الأثر الصافي للسياسة في المخرجات والمدخلات، ويُعد مقياساً أكثر وضوحاً لأثر السياسة، ويتم حسابه وفق المعادلة الآتية: EPC = A -B / E - F

حيث:

EPC: معامل الحماية الفعّال — A: الإيرادات بالأسعار الخاصة

B: تكاليف المواد القابلة للتجارة بالأسعار الخاصة

E: الإيرادات بالأسعار الاجتماعية — F: تكاليف المواد القابلة للتجارة بالأسعار الاجتماعية

- إذا كانت قيمة EPC >1 فهذا يعني أن التأثير الكلي لنتائج السياسة يدل على وجود حافز إيجابي لهذه السياسة (دعم حكومي).
- إذا كانت قيمة EPC <1 فهذا يعني أن التأثير الكلي لنتائج السياسة يشير إلى آثار حوافز سلبية (ضرائب).
- أما إذا كانت قيمة EPC =1 فيدل ذلك على عدم وجود أي تدخل حكومي، أي أن التأثير الصافي لمقاييس السياسة المفروضة في المواد القابلة للتجارة والمخرجات يساوي الصفر.

النتائج والمناقشة

المساحة والإنتاجية والإنتاج: بغية التعرف على حالة النمو واتجاهها ووضع السياسات الاقتصادية المختلفة، يبين الجدول (2) معدلات النمو السنوية لمساحة وإنتاج وإنتاجية محاصيل القمح الطري والقمح القاسي والشعير في محافظة الحسكة.

الجدول(2) وسطي مساحة وإنتاج وإنتاجية عينة محاصيل البحث للفترة 1998-2011

البيان		القمح الطري	القمح القاسي	الشعير
المساحة	المتوسط	434271	281709	350855
(هكتار)	الانحراف المعياري	(69542.1)	(95398.5)	(56126.5)
معدل النمو السنوي(%)		1.403	-3.690	0.317
الإنتاج	المتوسط	901645	578271	151950
(طن)	الانحراف المعياري	(260909.7)	(288938.9)	(156734.7)
معدل النمو السنوي(%)		-2.54	-3.95	-2.27
الإنتاجية	المتوسط	2076	2053	433
(كغ/هكتار)	الانحراف المعياري	(569.5)	(587.1)	(458.1)
معدل النمو السنوي(%)		-3.89	-0.27	-2.6

المصدر: حسبت وحللت من بيانات المجموعات الإحصائية 1998-2011، وزارة الزراعة.

يتضح من الجدول (2) بأن قيمة معدل النمو السنوي كانت موجبة لمساحة محصولي القمح الطري والشعير، وسالبة لمحصول القمح القاسي، وهذا بسبب ازدياد المساحة المزروعة بالقمح الطري على حساب القمح القاسي، وزيادة المساحة المزروعة بالشعير، في حين تراجعت المساحة المزروعة بالقمح القاسي.

وكانت قيمة معدل النمو السنوي للإنتاجية سالبة للمحاصيل المدروسة، وهذا يرتبط بكميات الهطل المطري السنوي، والعوامل الأخرى كالأصناف المزروعة والتغيرات المناخية ومحدودية الموارد، وانعكس ذلك على قيمة معدل النمو في الإنتاج التي كانت سالبة لعينة محاصيل البحث، حيث إن الإنتاج هو حاصل المساحة مضروباً بالإنتاجية.

الميزان السلعي: يبين الجدول (3) تذبذب الكميات المصدرة من القمح، حيث بلغت أقصى حد عام 2007، في حين كانت الكميات المصدرة من الشعير قليلة وخلال بعض السنوات فقط ومنها عام 2003، وانعدمت في معظم السنوات الأخرى، بسبب حاجة السوق المحلية والطلب المتزايد لتوفير الأعلاف، مما دعا ذلك إلى استيراد الشعير خلال كامل فترة الدراسة باستثناء عام 1998، الذي اتصف بجودة الموسم الزراعي، وزيادة إنتاج الشعير بشكل خاص.

الجدول (3) الإنتاج والصادرات والواردات والمتاح لعينة محاصيل البحث خلال 1998- 2010

البيان	القمح (ألف طن)				الشعير(ألف طن)			
	إنتاج	استيراد	تصدير	المتاح	إنتاج	استراد	تصدير	المتاح
1998	4112.0	-	428	3684.0	868.8	-	-	868.8
1999	2691.0	-	111.9	2579.1	425.5	584.0	-	1009.5
2000	3105.5	17.3	-	3122.8	211.9	588.4	-	800.3
2001	4745.0	24	36	4733.0	1956.0	345.0	-	2301.0
2002	4775.0	74	626	4223.0	920.0	368.0	89.0	1199.0
2003	4913.0	265	668	4510.0	1079.0	601.0	546.0	1134.0
2004	4537.0	143	700	3980.0	527.0	625.0	194.0	958.0
2005	4668.7	188	753	4104.4	767.4	802.5	1.9	1568.0
2006	4932.0	155	92	4994.5	1202.0	415.0	0.4	1616.6
2007	4041.1	45	1002	3083.7	784.5	91.0	-	875.5
2008	2139.0	311	167	2283.0	261.0	1201.0	-	1462.0
2009	3701.8	1660.4	0.4	5361.8	845.7	595.7	-	1441.4
2010	3083.1	1141	31.2	4192.9	679.8	112.8	-	792.6

المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة، نشرة التجارة الخارجية لعام 2011، سورية.

تكاليف الإنتاج: بلغت تكاليف الإنتاج الإجمالية للقمح القاسي والقمح الطري في عينة البحث نحو 67524 ل.س/هكتار، و67125 ل.س/هكتار على التوالي، بينما تدنت بالنسبة لمحصول الشعير إلى 9375 ل.س/هكتار (الجدول 4).

الجدول (4) وسطي تكاليف إنتاج المحاصيل (ل.س /هكتار) وأهميتها النسبية عام 2011.

البيان	القمح الطري		القمح القاسي		الشعير البعل	
	القيمة	(%)	القيمة	(%)	القيمة	(%)
أجور العمليات الزراعية	21735	32.4	22950	34.0	4571	48.8
قيمة مدخلات الإنتاج	28321	42.2	26991	40.0	2719	29.0
التكاليف الأخرى	17069	25.4	17583	26.0	2086	22.2
إجمالي التكاليف	67125	100.0	67524	100.0	9375	100.0

المصدر: حسبت وحللت من واقع البيانات، 2011، سورية.

الإيرادات: يتضح من الجدول (5) أن محصول القمح القاسي حقق أعلى إيراد في الهكتار الواحد، وبلغ 87075 ل.س /هكتار، في حين بلغ وسطي إيراد محصول القمح الطري وسطياً 82950 ل.س/هكتار، وأخيراً محصول الشعير، وبلغ إيراده وسطياً 10115 ل.س/هكتار، علماً أن غالبية المنتجين في هذه المنطقة لا يقومون بجمع التبن، حيث يتم رعيه من قبل الأغنام.

الجدول (5) وسطي إيرادات محاصيل عينة البحث لعام 2011

البيان	الإنتاجية (كغ/ هكتار)	سعر المبيع (ل.س/ كغ)	قيمة الإيرادات (ل.س/هكتار)
القمح الطري	3950	21	82950
القمح القاسي	4050	21.5	87075
الشعير البعل	595	17	10115

المصدر: حسبت من نتائج تحليل استمارات عينة البحث، 2011، محافظة الحسكة.

الربح الصافي: حقق المزارع أعلى ربح قدره 19551 ل.س/هكتار ناتجاً عن زراعة القمح القاسي، وجاء في الترتيب الثاني القمح الطري، حيث حقق المزارع ربحاً وقدره 15825 ل.س/هكتار، ونحو 740 ل.س/هكتار للشعير البعل، وتشير هذه النتائج إلى ضرورة تأكيد زيادة المساحات المزروعة بمحصول القمح القاسي، استناداً إلى قيمة الربح الذي يحققه المزارع نتيجة لزراعته، وتحقيق الموازنة بين نوعي القمح القاسي والطري، لتأمين حاجة السوق المحلية، واعتماد سياسة سعرية لدعم سعر الشعير ليحصل المزارعون على هامش ربح مجزي، ومن أجل تأمين الأعلاف لتغذية الثروة الحيوانية (الشكل 1).

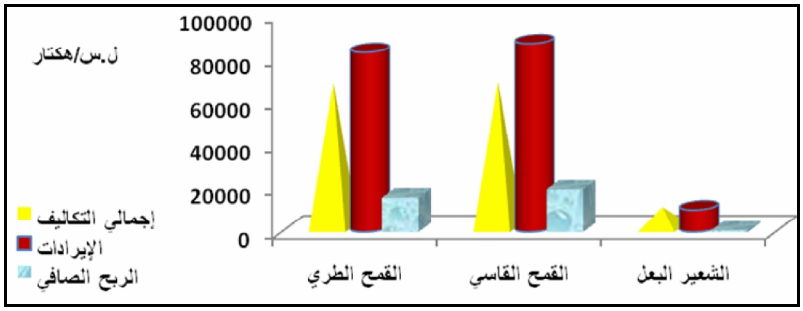

الشكل (1) وسطي الإيرادات والتكاليف والربح الصافي لمحصولي القمح والشعير لعام 2011.

نتائج تطبيق مقاييس الحماية: يبين الجدول (6) نتائج تطبيق مقاييس الحماية الاسمية لتقييم سياسة الدعم الحكومي في إنتاج وتجارة محصولي القمح والشعير في عينة الدراسة.

الجدول (6) قيم معامل الحماية الاسمية والفعلية لمحصولي القمح والشعير

البيان	القمح الطري	القمح القاسي	الشعير البعل
الحماية الاسمية	1.08	1.21	1.97
الحماية الفعّال	1.17	1.33	-2.26

المصدر: حسبت وحللت من واقع البيانات المدروسة، 2011.

يتضح من الجدول (6) أن قيم معامل الحماية الاسمية للقمح الطري والقمح القاسي والشعير التي تزيد عن (1) تشير إلى وجود تدخل حكومي في دعم أسعار المحاصيل المدروسة بنسبة بلغت نحو 8% و21% و97% لكل من القمح الطري والقمح القاسي والشعير على التوالي. كما أن قيم معامل الحماية الفعَال التي زادت عن (1) تدل على أن التأثير الكلي في نتائج السياسة يشير إلى وجود حافز إيجابي لهذه السياسة (دعم حكومي للسعر) بنسبة 17% و33% للقمح الطري والقاسي على التوالي، أما بالنسبة للشعير فكانت قيمة المعامل أكبر من (2)، أي أن التأثير الكلي لنتائج السياسة يشير إلى وجود دعم أكبر لسعر الشعير مقارنة بسعر محصولي القمح القاسي والطري وبنسبة بلغت 126%، مع الإشارة إلى أن إشارة السالب تشير إلى انخفاض الإيرادات بالأسعار الاجتماعية مقارنة بالإيرادات بالأسعار الخاصة (الجدول 7).

الجدول (7) إجمالي التكاليف والإيرادات والربح الصافي لعينة محاصيل البحث بالأسعار الخاصة والاجتماعية

البيان		القمح الطري	القمح القاسي	الشعير البعل
الأسعار الخاصة	الإيرادات	82950	87075	10115
	مدخلات القابلة للتجارة	42710	42147	6226
	مدخلات غير القابلة للتجارة	24415	25377	3149
	الربح	15825	19551	740
الأسعار الاجتماعية	الإيرادات	76788	71847	5129
	مدخلات القابلة للتجارة	42250	38049	6849
	مدخلات غير القابلة للتجارة	24415	25377	3149
	الربح	10123	8421	-4869

المصدر: حسبت من نتائج تحليل استمارات عينة البحث، 2011، محافظة الحسكة.

كما يوضح الشكل (2) نتائج تطبيق مقاييس الحماية على محصولي القمح والشعير.

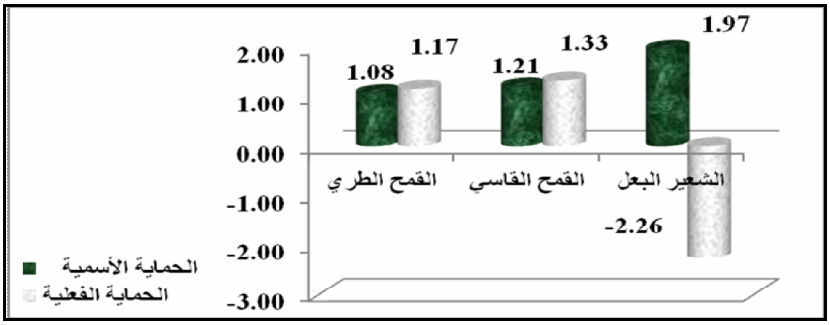

الشكل (2) نتائج تطبيق مقاييس الحماية على إنتاج محصولي القمح والشعير.

بهدف تحديد أثر السياسة السعرية في دعم الأسعار المحلية لمحصولي القمح بنوعيه الطري والقاسي ومحصول الشعير في سورية خلال الفترة من 1998 وإلى 2011، تمَّ الاعتماد على البيانات الواردة في الجدول (8) المتعلقة بالأسعار الرسمية (المحلية) والأسعار العالمية للقمح الطري والقاسي والشعير، وسعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار (وسطي أسعار البلدان المجاورة) خلال الفترة المدروسة، مع الإشارة إلى ثبات الأسعار المحلية للقمح القاسي والطري، وارتفاع الأسعار العالمية خلال الفترة من 1998 وإلى 2007.

الجدول (8) أسعار الصرف والأسعار المحلية والعالمية للمحاصيل (1998-2011)

البيان	سعر الصرف (ل.س/دولار)	السعر المحلي (ل.س/كغ)			العالمي بالسعر المحلي (ل.س/كغ)*		
		القمح الطري	القمح القاسي	الشعير	القمح الطري	القمح القاسي	الشعير
1998	43.0	**10.80**	**11.8**	7.5	**8.17**	**8.82**	4.65
1999	45.5	**10.80**	**11.8**	7.5	**9.10**	**9.83**	4.82
2000	46.5	**10.80**	**11.8**	7.5	**10.23**	**11.07**	4.95
2001	46.5	**10.80**	**11.8**	7.5	**10.46**	**11.30**	5.30
2002	46.5	**10.80**	**11.8**	12.0	**10.70**	**11.63**	5.37
2003	46.5	**10.80**	**11.8**	7.5	**10.93**	**11.86**	5.31
2004	48.7	**10.80**	**11.8**	7.5	**11.93**	**13.00**	5.43
2005	50.0	**10.80**	**11.8**	7.5	**12.50**	**13.60**	5.43
2006	46.5	**10.80**	**11.8**	9.5	**13.72**	**13.49**	**5.61**
2007	46.5	**10.80**	**11.8**	9.5	**13.25**	**13.95**	**7.48**
2008	47.0	16.50	17.0	15.0	**11.99**	**15.28**	**10.26**
2009	48.5	19.50	20.0	16.0	13.10	16.73	8.79
2010	46.0	20.00	20.5	16.0	13.34	16.10	7.81
2011	48.6	21.00	21.5	17.0	19.44	17.74	8.62

المصدر: حللت من بيانات المجموعات الإحصائية 1998-2011، وزارة الزراعة، وقاعدة بيانات FAO.

*القمح الطري والقاسي والشعير (السعر العالمي مضروباً بسعر الصرف)، تم مراجعتها وتدقيقها من قاعدة بيانات FAO.

وبتطبيق معامل الحماية الاسمية، وفق المعادلة الآتية: $NPC = P_{id} / P_{iw}$

حيث:

NPC: معامل الحماية الاسمية

P_{id}: سعر المحصول بالأسعار المحلية

P_{iw}: سعر المحصول بالأسعار العالمية

أمكن التوصل إلى تحديد قيم معامل الحماية الاسمية للمحاصيل المدروسة خلال الفترة 1998-2011 وفق الآتي:

- انخفاض قيم معامل الحماية الاسمية لسعر محصولي القمح الطري والقاسي تدريجياً بدءاً من عام 1998، وهذا يشير إلى ارتفاع الأسعار العالمية تدريجياً، وثبات الأسعار المحلية لهذين المحصولين، حتى أصبحت هذه القيم أقل من الواحد الصحيح خلال الأعوام من 2003 وإلى 2007، أي أن الأسعار المحلية غير مدعومة، وهذا بسبب اعتماد الحكومة سياسة تحرير تجارتها، والسماح بالتصدير والاستيراد من قبل القطاع الخاص إلى جانب القطاع العام، في حين بدأت تتزايد قيم هذا المعامل بعد عام 2007 لتصبح أكبر من الواحد الصحيح، ويعود سبب ارتفاع معامل الحماية عن الواحد الصحيح إلى زيادة الأسعار الرسمية المحلية عن السعر لعالمي، وهذا يفسر بقيام الحكومة بدعم الأسعار المحلية بعد العام المذكور لهذين المحصولين.

- كانت قيمة معامل الحماية لسعر الشعير أكبر من الواحد الصحيح خلال أعوام الفترة المدروسة كافة، ويعود ذلك إلى ارتفاع سعره المحلي عن السعر العالمي، وهذا بسبب وجود تدخل حكومي في دعم الأسعار المحلية لهذا المحصول، وتذبذب الأسعار العالمية للشعير (الشكل 3).

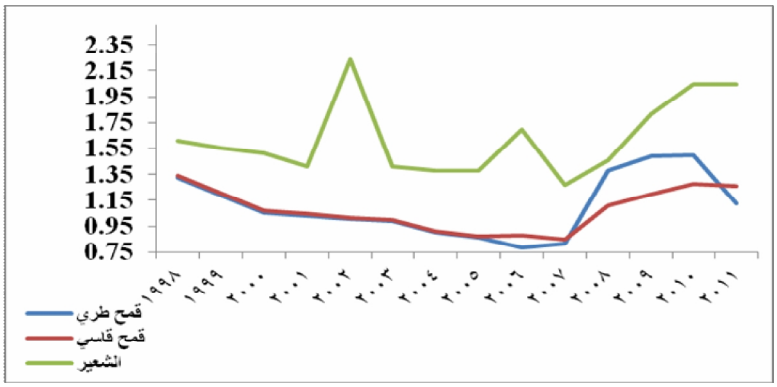

الشكل (3) قيم معامل الحماية الاسمية لمحاصيل عينة الدراسة خلال الفترة 1998-2011

واستنتج أنّ المزارعين حققو أرباحا صافية في ظل الدعم الحكومي المتمثل بشراء المحاصيل منهم بأسعار تشجيعية (أسعار محلية أعلى من الأسعار العالمية)، وخاصة لمحصولي القمح القاسي والطري، والشعير عام 2011. ويجب الموازنة بين نوعي القمح القاسي والطري حسب توليفة تحقق حاجات السوق المحلية، واعتماد الأصناف المحسنة لزيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف، والاستمرار في دعم أسعار محاصيل القمح الطري والقاسي والشعير بهدف تشجيع المزارعين على الاستمرار بزراعتها، وتأمين الإنتاج المطلوب لسد حاجة السكان من القمح، وحاجة الثروة الحيوانية من الشعير، وتحقيق فائض للتصدير، وتقليل الكميات المستوردة من الشعير.

المراجع References

عبد اللطيف، عبد الغني. 1993. تخطيط وتنظيم الإنتاج الزراعي. الجزء النظري، كلية الزراعة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، ص 203.

عطية، باسمة. 2006. ورقة عمل رقم 23 الميزة النسبية للبندورة. المركز الوطني للسياسات الزراعية، ص53.

ناصر، شباب. 1999. تأثير السياسات الاقتصادية الزراعية في زيادة الإنتاج الزراعي في سورية. أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، كلية الزراعة، ص 224.

ويستليك، مايك. 2001. التقرير النهائي حول قطاع المحاصيل الاستراتيجية. المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، دمشق، سورية.

يازجي، إلياس. 1996. تعليمات عامة حول دراسة المعايير النمطية بدراسة تكاليف الإنتاج الزراعي. قسم الدراسات، مديرية الاقتصاد الزراعي، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، ص7.

السيوفي، قحطان. 2011. الزراعة في سورية بين الواقع والممكن. تحليل يتناول الأهمية الاستراتيجية للقطاع الزراعي في سورية ومعوقات التطوير والضرورة الاقتصادية لمعالجته، مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية، دمشق، سورية.

الشهابي، إبراهيم يحيى. 1997. السياسات الزراعية في البلدان النامية. منشورات وزارة الثقافة في دمشق، سورية، ص 485.

المكتب المركزي للإحصاء. 2011. المجموعة الإحصائية السنوية. رئاسة مجلس الوزراء دمشق، سورية.

المركز الوطني للسياسات الزراعية. 2010. التجارة الزراعية السورية، دمشق، سورية، ص 245.

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. 1998-2011. المجموعات الإحصائية الزراعية. دمشق، سورية.

وزارة الاقتصاد والتجارة. 1998-2011. نشرات التجارة الخارجية. مديرية التجارة الخارجية، دمشق، سورية.

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. 2011. المجموعة الإحصائية الزراعية. دمشق، سورية.

وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي. 2012. المجموعات الإحصائية الزراعية. دمشق، سورية.

Escwa, 1995. Evaluation of agricultural policies in the Syrian Arab republic(policy analysis matrix approach. USA. New York.

Mona, N, 2001. Agriculture trade in Syria case study, consultant report for the development department (RDD), the world bank, Washington, D. C., 20422 USA 36 P.

Received	2014/03/03	إيداع البحث
Accepted for Publ.	2014/05/26	قبول البحث للنشر